

كالمصر والفتاى الكبار المصالح المصر من ركن الخندق ونحوه  
 والمختار للفتوى تقديره لغيره فلا يصح الجمعية بغير علم  
 لانه ليس من الفتاى ان يسه ويمن مصر اكثر من غيره ويخت  
 الجمع على اهل القربى القريبه الذين سمعوا بالفتوى  
 وهو الصريح جوب **قوله** فيجوز اقامة الجمعية بمصر انما لا يبعد  
 بها العيد للكثفين **قوله** او امير الحجاز في الفطن فامر لان  
 امير الحجاز هو امير مكة في زماننا ولعله في زمانه كان  
 غيره **قوله** اما امير الموسم وهو الذي امر بتسليمه  
 او راجح **قوله** ليس له فوالله غير ما مور باقامة الجمعية  
 الا اذا كان ما مور به من جهة امير العراق او امير مكة  
 مع **قوله** اي عرفات غير مصر ولو كان الخليفة بعينه قريم  
 جميعا لا الهانفنا **قوله** ونودي في مصر في مواضع مطلقا  
 هو المذهب وعليه الفتوى ومما لحن وعلي الرجوع فالجمع  
 ليس بتميمه وتفسد بالمعية والاستباه متصل بعد ها  
 احز ظهر كل ذلك خلاف المذهب فلا يعول عليه جردا  
 انما يبقى حكم صلاة الاربع اما نذهبها على القول بجواز العقد  
 جرحا عن الخلاف فلا يثبت ان يترد فيه **قوله** او ناسب  
 المسور بافاستهاد لو عبدا ولحقا ناحية وان لم تجز الحمة وا  
 والقاضي وصاحب الشرط لا يلبان على ان لم يوراه ولو كان  
 العشاء عمران يولي المنطق ولا يتوقف اذن كما انه ان يتخلف  
 للفتاى وان لم يردن له مع ان الفتاى ليس له الاستخلاف الا باذن  
 السلطان لان توليته من الفتاى اذن بذلك دلاله فحق ولا  
 يتوقف ذلك على تقرر اى حكم المسر بالاساء واختلقه الخليل  
 المقرر من جهة الامام الاعظم او نايبه هل يملكه الاستتابة  
 في الخطبة

في الخطبة فقيل لامطفا وقيل ان لزورة جاز وتيل جيز مطلقا  
 وهو الظاهر من غير البداية كل من مكة الجمعية مكة اقامة غيره انتهى  
 شرط الاذن لاقامتها عندنا المسجد لا يشترط بعد ذلك لان الاذن  
 مستحب لكل خطيب **قوله** السلطان او نائبه او اعشارا سائر  
 الصلوات ولما قوله عليه الصلاة والسلام من ترك الحرم وله امام عادله  
 او جاز لا جمع الله شملة بشرطه ان يكون له امام ابن مكة ولا ياتع جمع  
 عظم فقد تقع المنازعة في التقدم والتقدم هذا **قوله** وقت الظهر  
 في فصل الوقت من الشرط المختصه نظر في شرط سائر الصلوات والجموع  
 ان شرطه للجمعية ليت شرطه ان يرها فانه بالخروج لا يصح الحقة ولا ينفذ  
 بخلاف سائرها **قوله** تتطل بخروج وجهه ولو لاحقا لعذر يوم او غير  
 على المذهب لان الجمعية غير الفهر اسماء وقدر او شرطه فلا يجوز اذ  
 بتوجيهه في اخر **قوله** انها اربع لان الجمعية ظهر عن سائر اهل الخطبة  
 لقول عمر رضي الله عنه انما قرئت الصلاة في مكان الخطبة لمن فقه شرط  
 بالوقت فاذا فات عاد اربع **قوله** وقال مالك يمضي الحرات ونسها  
 عند الحى العز وجلان وقت الظهر والعصر احد عنده ابن ملك **قوله**  
 والخطبة قبلها لان شرط السنن سابق عليه بشرط ان تكون بعد الزوال  
 بحضرة الرجال ولو صارا نيا فلو حط رحبه له جز على الامع جرحه  
 في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد **قوله** كالتعبور التوارى ولو ان اعينان  
 رضي الله عنه فبعد المنبر فقال الحمد لله فجزل فضلي فلي منكر  
 عليه احمد من العجابه رضي الله عنهم **قوله** بطهاره فلو حطت بها  
 ثم اعتزل وصلى جاز ولو فضل با حبيب فان طال بان رجح لعبيته